كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص
جمهورية مصر العربية

الشروط القانونية المتعلقة بتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية

(دراسة مقارنة بين القانونين المصري والليبي)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون

إعداد

أمجد بوحويش حمد الدائخ

لجنة الحكم على الرسالة :-

الاستاذ الدكتور/ أحمد قسمت الجداوي رئيسًا ومشرفًا

رئيس قسم القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق
جامعة عين شمس.

الاستاذ الدكتور/ أبو العلا النمر عضوًا

أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق جامعة عين شمس.

الاستاذة الدكتورة/ رشا علي الدين عضوًا

الأستاذ بكلية الحقوق جامعة المنصورة.

٢٠١٩م

كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص
جمهورية مصر العربية

صفحة العنوان

اسم الطالب: أمجد بوحويش حمد الدائخ

اسم الرسالة: الشروط القانونية المتعلقة بتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية.

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون الدولي الخاص

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٩

كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص
جمهورية مصر العربية

الشروط القانونية المتعلقة بتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

أمجد بوحويش حمد الدائخ

لجنة الحكم على الرسالة :-

الاستاذ الدكتور/ أحمد قسمت الجداوي **رئيسًا ومشرفًا**

رئيس قسم القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق
جامعة عين شمس.

الاستاذ الدكتور/ أبو العلا النمر **عضوًا**

أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق جامعة عين شمس.

الاستاذة الدكتورة/ رشا علي الدين **عضوًا**

الأستاذ بكلية الحقوق جامعة المنصورة

الدراسات العليا

ختم الإجازة: **أجيزت الرسالة:** **بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا ١٠٥ ﴾

صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلۡعَظِيمُ

سورة النساء آية (١٠٥)

إهـــداءُ

إلى ... والدي ووالدتي

أدعو الله صباحا مساء أن يتغمدهما بواسع رحمته، فهما

من أخذا بيدي صغيرًا وكبيرًا ولم يدخرا جهدًا في دفعي

للوصول إلى هذه المرحلة

فيارب ارحمهما كما ربياني صغيرًا وأسكنهما فسيح جناتك

إلى ... زوجتي

دعمتني بلا حدود وارتضت بالبعد عن الأهل والديار لأجلنا،

وعاشت الغربة ومرارها، لكي نحقق أهدافنا فهي من كانت

وراء هذا العمل

ولولاها ما أبصر النور ولا أكتمل بنيانه.

إلى ... أولادي

المنتصر بالله، المنذر ، البراء، أثير

الباحث

الشكرُ للهِ سُبْحَانَهُ وَتعَالَى الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ

أتوجَّه بالشكر والتقدير والعرفان بالجميل لأستاذي الكريم الفاضل الأستاذ الدكتور **الاستاذ الدكتور/ أحمد قسمت الجداوي رئيس قسم القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق جامعة عين شمس** ، لقد أعطى البحث من جهده ووقته الكثير والكثير، فإليه يرجع الفضل بعد الله (سبحانه وتعالى) في ظهور هذا العمل إلى النور، والحق أنه لم يكن لي أستاذًا فقط بقدر ما كان أبًا كريمًا يوفر لي من مصادر البحث وإمكاناته ما كنت أعجز عن توفيره لنفسي، فله مني كل الشكر والتقدير.

شكر مستحق **للأستاذ الدكتور عصام الدين مختار القصبي (رحمه الله)**- الذي تفضل بالموافقة على الإشراف عن هذا البحث كمشرف مشارك، فقد غمرني بتواضعه الشديد وأخلاقه السامية وسعة صدره ولم يمهله القدر لمناقشة هذه الرسالة، أسأل الله أن يتغمده برحمته ويغفر له ويسكنه فسيح جناته.

والشكر موصول للأستاذ الدكتور **الاستاذ الدكتور/ أبو العلا النمر أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق جامعة عين شمس.** الذي تفضل بالموافقة على عضوية لجنة الحكم على رسالتي بالرغم من ضيق وقته وتعدد مسئولياته، فقد غمرني بتواضعه الشديد وأخلاقه السامية وسعة صدره.

وشكر خاص للأستاذ الدكتور **الاستاذة الدكتورة/ رشا علي الدين الأستاذ بكلية الحقوق جامعة المنصورة** التي شرفتني بالحضور والموافقة على مناقشة رسالتي، فلها مني كل الشكر والتقدير.

ختاما، فهذا غاية جهدي، ومبلغ طاقتي، فإن أحسنت فمن الله، وإن أسأت فمن نفسي، وأرجو أن تغفروا لي أخطائي وزلاتي، ولكل مجتهد نصيب، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم نافعا به.

والله ولي التوفيق،،،،

الباحث ...

مقدمة عامة

مقدمة عامة

كان اختيارنا لموضوعِ تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية لتقديم صورةً عنه؛ وذلك بعد اندلاع عدة ثورات حديثة في بعض الدول النامية على نظام الحكم فيها، ومن ضمنها ليبيا، وما تلاها من أحداث سياسية وقانونية نتج عنها إنهاء العمل بالنظام الدستوري الذي كان قائمًا بكافة عناصره، وخوف المستثمر الأجنبي من الخضوع للقضاء في تلك الدول التي تفتقد إلى الاستقرار السياسي والتشريعي والاقتصادي، خصوصًا بعد أن أصبح التحكيم في عالمنا المعاصر اليوم الوسيلة الأولى لحل المنازعات ذات الطابع الاقتصادي وأضحى الوسيلة الأولى لتسوية منازعات التجارة الدولية، وأحيانًا الداخلية منها.

وقد اتسع نطاق التحكيم توسعًا كبيرًا بازدياد حجم التجارة الدولية والمؤسسات التي تمارسها سواء ما كان منها من القطاع العام أو الحكومي في مختلف الدول من هيئات وإدارات وشركات عامة، أو ما كان منها متصلا بالقطاع الخاص من أفراد ومؤسسات وشركات خاصة، ومما ساعد على ذلك عدم قدرة القضاء في الأنظمة المقارنة على استيعاب المنازعات بين الأفراد والشركات المتعاملين في التجارة الدولية، بسبب بطء إجراءاته، والخشية من فقدان قيمة الحق المتنازع عليه، علاوة على رغبة الأفراد والشركات المتعاملين في التجارة الدولية بالهروب من مشكلة تنازع القوانين واللجوء إلى وسيلة محايدة وسريعة ومرنة.

ولن يكون نظام التحكيم التجاري الدولي قضاءً خاصًا للتجارة الدولية ما لم توجد آلية سريعة وفعالة لتنفيذ أحكامه في مختلف الدول، وبعيدًا عن بطء إجراءات القضاء وتعقيداته، فحكم التحكيم يعتبر ثمرة العملية التحكيمية، وعليه فلا قيمة للحكم التحكيمي إذا لم يستطع المحكوم لصالحه الحصول على ثمرة الحكم، لأن الطرف المحكوم عليه قد لا يرضخ للحكم برضاه، وبالتالي فلا بد من توفير القوة الملزمة لهذا التنفيذ لكي لا يصبح الحكم مجرد حبر على